الحلقة الأولي
مفهوم الدولة من منظور إسلامي

بروفيسور حسن مكي محمد أحمد

مستخلص الدراسة :
أفاضت الدراسات الإسلامية والفقه السياسي الإسلامي وكتب الأحكام السلطانية مشفوعة بتجربة الدولة الإسلامية في مساراتها التاريخية بوظيفة الإمام أو الخليفة أو السلطان أو الأمير أو الحاكم ولكن فكرة الدولة القائمة على مؤسسات وفصل السلطات وتداول للسلطة والتدافع السياسي المدني لم يجد حظه لا في التنظير ولا التأويل . وعرفت التجربة الإسلامية الأمام أو الحاكم ولكنها لم تنته إلى فكرة الحكومة والتي انتهت إلى الدولة الوطنية الحديثة ، حيث نبتت هذه الفكرة في الغرب وتم توطينها في العالم الإسلامي نتيجة لحركة الاستعمار فهي موروث وغرس استعماري، وتسعى الورقة للإجابة على سؤال هل توجد مواصفات ومطلوبات الحكومة أو الدولة في المرجعية الإسلامية بحيث يمكن توصيفها وتوليدها أم المطلوب إحداث تعديلات في فكرة الحكومة أو الدولة في المرجعيات الغربية حتى تتماشي مع البيئة الإسلامية وحاضنتها الروحية.

الإمامة بين صحيفة المدينة وثقيفة بني ساعدة والخلافة الراشدة :

الإمامة – أي الرئاسة – هي ركن الدين الأعظم عند البعض ، لانها تعنى خلافة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على الأمة ، وفي التجربة السنية تبعضت الإمامة ، أي فقدت بعض مكوناتها ، إذ جمع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الوظيفة الدينية بأبعادها السياسية والاجتماعية والفقهية ولكن في التجربة التاريخية لأئمة أهل السنة ، تخلو عن الوظيفة العلمية والفقهية للعلماء – أمثال الإمام أبوحنيفة ومالك والشافعي فأصبحوا أهل الفتوى والتقليد، بينما كنت هذه من صميم مطلوبات الإمامة على عهد النبوة والخلافة الراشدة ، ثم لما جانب الخلفاء والأمراء المجتمع وصاروا يميلون للترف والأبهة ، برز أئمة التصوف مثل الحسن البصري والجنيد والحارث المحاسبي ، فانفصلت وظيفة الزهد والتواضع والعيش بين الناس كما كان في عهد النبوة والخلافة الراشدة وأصبحت هذه وظيفة قائمة بذاتها، أما أئمة الشيعة فقد حاولوا المحافظة على وحدة الوظيفة الدينية نظريا ولكنهم من الناحية العملية فقدوا السلطة السياسية إلا على أتباعهم لذا فقد عضوا بالنواجذ على ما تبقي من الوظيفة الدينية بطابعها العلمي والفقهي والعيش بين الناس وإصدار الفتوى وتصدر المجالس العلمية.

صحيفة المدينة أو دستور المدينة :

لعل صحيفة المدينة هي مفتاح من مفاتيح الفكر السياسي الإسلامي، لأنها الوثيقة التي اعتمدتها المصادر الأساسية للتاريخ الإسلامي " سيرة ابن هشام والطبري وأجزاء منها في البخاري ومسلم الخ. وسبقت الصحيفة المواخاة بين المهاجرين والأنصار . وحددت الوثيقة طبيعة نظام الحكم في المدينة وأسندت رئاسة الدولة وزعامتها للرسول (صلى الله عليه وسلم) في إطار نظام لا مركزي فدرالي يعطي كل شعب له خصائص ثقافية سلطة ذاتية ذات أبعاد إدارته وقضائية ومالية ، واعترفت الصحيفة بالتعددية الروحية والاجتماعية والتقسيمات من مهاجرين وأنصار ويهود وأهل كتاب وبدو الخ ، وذكرت الوثيقة تسعة من قوى المدينة التي دخلت في عهد الصحيفة وانه حين وقوع خلاف بين مكونات مجتمع المدينة فإن مرده إلى الزعيم النبي محمد صلى الله عليه ولليهود دينهم وللمسلمين دينهم وأن النصرة للمظلوم ، وأن المسلمين أمة (1) .

ومع إن الوثيقة ، يمكن أن تعد كأقدم الوثائق التي تحمل مفهوم الدستورية والعقد الاجتماعية ، إلا أنها جاءت بسيطة لمجتمع بسيط في قضاياه وأجندته ، وكان يمكن أن تتطور هذه الوثيقة مع تطور المجتمعات الإسلامية حتى تتفتح على القضايا المركبة والمعقدة ، ولو أن الحركة الفكرية الإسلامية انتبهت إلى هذا الموضوع ، لأصبح الفكر السياسي الإسلامي في الطليعة من حيث التقدم والقيادة والاستجابة لمطلوبات التجديد ومستلزمات المجتمعات الإسلامية ولكن للأسف تم تجاهل الوثيقة. وضرب الاستبداد والكبت والشخصية على العقل السياسي الإسلامي، وسالت الدماء بغزارة منذ الفتنة الكبرى ، حيث ضربت الحرب الأهلية المجتمع الإسلامي ما بين أنصار سيدنا على وأنصار معاوية وجماعة معركة الجمل ، حتى يقال مأمن دماء سالت في الإسلام كما سالت في قضية الإمامة ، وكانت بيعة سيدنا أبي بكر الصديق فلتة ، لأنها لم يتم التحضير والترتيب على قواعد الصحيفة ، وإنما نتيجة تدافع ومبادرات كما حدث في سقيفة بني ساعدة وما تم فيها من شورى خاطفة ، وقبل دفن النبي (صلى الله عليه وسلم) ونتج على أثرها مبايعة الصديق ولعلها كانت أصح بيعة في التاريخ الإسلامي حيث توافق عليها معظم أهل الحل والعقد. واختلف الأمر مع سيدنا عمر الذي استخلفه الصديق ثم بايعه أهل الحل والعقد، بينما لجأ عمر رضي الله عنه إلى تكوين لجنة سداسية بينما انفرط الأمر بعد مقتل سيدنا عثمان ، الذي لم يهيأ لجنة أو مؤسسة أو خليفة (2).

من صحيفة المدينة إلى الأحكام السلطانية " الماوردي ابن خلدون الفارابي " ابن قتيبة :

لم ينشأ فكر سياسي إسلامي ، يستمد مقوماته من صحيفة المدينة ، وظل الفكر الإسلامي يدور حول عموميات ، حول الشورى ، مستمدة من متفرقات من القرآن الكريم والسنة النبوية ، مثل اية سورة الشوري رقم 38(وأمرهم شورى بينهم " وآية 159 سورة آل عمران (وشاورهم في الأمر) واية سورة البقرة (2) (إن أراد أفضالا عن تراضي منهما وتشاور فلا جناح عليهما) حيث أشاعت هذه الآيات روح الشورى العامة في المجتمع ، وجعلتها قيمة دينية – وكذلك الأحاديث النبوية مثل " إذا كنتم ثلاثة فأمروا أحدكم " ما خاب من استخار ولا ندم من إستشار إلخ، وتأخر نشأة فقه سياسي، نتيجة للإستبداد والملك العضود والضرب على كل من يفكر في خارج إطار تأكيد سلطة الخليفة أو الأمير– ولعل كتاب الأحكام السلطانية (3) لصاحبه الماوردي المتوفي – 450هـ – ويعرف الإمامة خلافة للنبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا وعقدها واجب بالإجماع ، وعنده الأقرب الأئمة من قريش ، امتثالا لقول النبي صلى الله عليه وسلم(قدموا قريشا ولا تقدموها) وجوّز إمامة المفضول مع وجود الأفضل وجوّز العهد بها إلى الولد ، ولايجوز عنده عزل الإمام . (4)

وعقد الباب الثاني في تقليد الوزارة على ضر الوزارة على ضربين تفويض وتنفيذ فالأول له عموم النظر والأستتابة والثاني فقط لأداء ما يطلب منه ، ولايجوّز وزارة المرأة ولكنه يجوز وزارة الذمي ، كما يجوز إمارة الغلبة والإستيلاء (5).

أما ابن خلدون في مقدمته ، فتأمل في قيام الدول وشيخوختها ، وفي العصبية كأساس للملك ، كما وصف الدول القائمة في المشرق والمغرب ، ومع إنه باني علم الاجتماع ومؤرخ جهبوذ أرخ لسقوط الدول وقيامها كما تعرض للنظريات المتعلقة بالإمامة عند أصل السنة والشيعة وكاد أن يدخل اللبنة الثانية بعد صحيفة المدينة في الفكر السياسي الإسلامي ولكن مسئولياته كقاض ومؤرخ ورحالة ربما لم تمكنه من ذلك كما فعل الفلاسفة الأوربيين كهوبز وجون لوك واستيورث مل وجان جاك روسو وغيرهم من فلاسفة التنوير الذين وضعوا نوى الفلسفة السياسية التي قامت عليها الدولة الحديثة (6).

الحلقة الثانية :

ماذا نعني بالدولة الحديثة :

الدولة الحديثة هي التي قامت على ركائز الفكر السياسي الإنساني والتي تدعى إنّها تحقق مقومات الحكم الراشد وحقوق الإنسان ، ومن سمات هذه الدولة ، البناء المؤسس واقتسام السلطات ، مابين التنفيذية والتشريعية والقضائية ، والتبادل السلمي للسلطة ، وإن اختلفت الترتيبات ، فهناك دول حديثة ، مازالت تعتمد الملكية مع تقلص دور الملك إلى رمز من حاكم " حال بريطانيا والسويد وأسبانيا وهولندا الخ " بينما دول أخرى كأمريكا الذي يمثل الاستمرارية هو الكونجرس مجلس النواب والشيوخ ولا تكاد رئاسة الدولة تتجاوز صلاحياتها الدفاع والسياسة الخارجية والمالية الفدرالية .(7)

وتعود نسبيا جذور الدولة الحديثة إلى صلح وستفاليا -1648 – Peace of Westphalia أول إتفاق دبلوماسي يرسي مبدأ سيادة الدول وفصل سلطة الكنيسة عن الدولة والتمهيد لقيام الدولة الأمة Nation state ومع ذلك فإن استبداد البابوات والكنيسة ذهب في بعض الحالات إلى الملوك ورؤساء الحكومات ، كما ظهر في حركة الاستعمار وملوك الاستبداد كنابليون فرسنا أو ليبولد بلجيكا حتى ظهور النازية على يد هتلر ودوبلة البروليتاريا على يد لينين واستالين، والفاشست على يد موسوليني ، مما أدى إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وكان أساسها كيفية اقتسام تركة الرجل المريض ، كناية عن اقتسام أملاك الدولة العثمانية ، والتي انتهت نتائجها في الحرب الأولي ، بايلولة ممتلكات الدول العثمانية للحلفاء المنتصرين في الحرب وإلغاء الخلافة العثمانية وقيام دولة تركيا حديثة على مبدأ الدولة الأمة (8).

ومن إشكالات الفكر الإسلامي ، إنها تفصل ممارسة المسلمين التاريخية وتجاربهم السياسية عن النص ، وكأنما الممارسة الإسلامية التاريخية في قطيعة مع النص وليس استلهاما للنص ، ويبدو إن التعلق بالحدث التاريخي في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والخلافة الراشدة ، حجب مغزى البناء على الحدث وتطوير هذا البناء ، فمثلا فترة المدينة المنورة كانت حافلة بمجالات تطبيق الشوري، سواء في سلوك النبي صلى الله عليه وسلم أو أحاديثه أو تفاهماته مع أصحابه في الغزوات والحروب، كما حدث في بدر والماء، واحد والخروج أو البقاء في المدينة والحديبية والتنازلات والتسوية ومافيها من مرونة(9) ، إلا أن هذه التطبيقات متفرقة أو مجتمعة لا تفيد فكرة الدولة الحديثة التي تقوم على العقد الاجتماعي " الدستورية " والمساواة بين كل أهل الدولة

مسلمين وغير مسلمين " المواطنة " والوحدة الترابية وليست الأخوة العقائدية والفصل بين السلطات " تنفيذية وتشريعية وقضائية " والعدالة والحريات – الخ – مما لم يوجد في التجربة التاريخية المنسوبة للمسلمين كما أن الجزئيات المنتزعة من هنا وهناك لم يتم البناء عليها لتأسيس وتأصيل فكرة الدولة وأن الفكر الإسلامي التاريخي اجتهد في تأصيل دور وصلاحيات الحاكم أو الأمير – الخليفة ، السلطان. وإهمال الحكومة أو الإمارة أو دولة الخلافة أو السلطنة ، ومن هنا تبرز مأزومية الفكر السياسي الإسلامي مع الأفكار الجديدة كالديمقراطية والإشتراكية والتعددية السياسية والحريات .

الاستبداد والدولة الحديثة :

قامت الدولة الإسلامية التاريخية ، على قاعدة العصبية ، حيث كان الأمويون أساس الدول الأموية ، وأهل البيت " العباسيون" أساس الدولة العباسية وآل عثمان أساس الدولة العثمانية، وتم اختزال أهل الحل والعقد في عصبية الدولة، مما أدى إلى الملك العضود، ففي الدول الأموية السلاطين والأمراء من البيت الأموي ، والبيت العباسي أساس الملك في الدولة العباسية ، والفاطميون ، دستورهم الإمارة في قريش وفي قريش الدوحة النبوية ممثلة، في نسل فاطمة ، وحينما سعت الدولة العثمانية لتحديث نظمها وتحديث جيشها ، لجأت للاستدانة من مخزون التجربة الغربية ، في تكوين الجيش الحديث ثم أنشأت مجلس المبعوثان" أي البرلمان " في إطار استلهام النظم الغربية وإيجاد قاعدة سياسية واقتصادية للانعتاق من التخلف ، كما صدرت مجلة الأحكام العدلية لمحاولة تنزيل فقه دولة وهل النظام يقوم على المركزية أو اللامركزية ، ولكن تم السكوت ماذا عن فوائد البنوك ، كيفية التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي القائم أساس على الفائدة وحرية رأس المال! وهل الفقه الحنفي التقليدي يستطيع الإجابة على متعلقات الدولة الحديثة في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، هل يستطيع مجلس المبعوثان محاسبة السلطان وكيف وماهي آلياته؟ وبينما كانت الدولة العثمانية عاجزة عن الإجابة عن هذه الأسئلة ، التهبت في داخلها الثورات الداخلية إلى أن اكلتها الدول الأوربية المتحالفة في عام 1919م نهاية الحرب العالمية الأولي ، وبذلك سقط المشروع السياسي التقليدي المنسوب للإسلام وحل محله نموذج الدولة الوطنية العلمانية حتى في أرض الخلافة تركيا وفي مراكز الإشعاع في العالم الإسلامي مصر والعراق والشام . وأصبحت المناداة بالدستور الإسلامي والدولة الإسلامية شعارات لترقيع نموذج الدولة الوطنية العلمانية دون تحديد لمفهوم الدولة (10).

برز المشروع الإسلامي، في ظل حاضنتين لسياستين ، احداهما تبنت نموذج الدولة الغربية الشمولية ، كما هو في تجربة الدول الشيوعية وعلى غرار نظام الحزب الواحد في تجربة النظم الاشتراكية بعثية وناصرية : أو النظم التقليدية القائمة على عصبية تاريخية ، حال دول الخليج والنظم الملكية بينما فشلت تماما التجارب الديمقراطية في العالم العربي وحتى في لبنان أصبحت الديمقراطية تكريس للطائفية وتحالف الملل الدينية في واجهات سياسية .

وأضحت الديمقراطية في العالم العربي شكلية والإسلاميون فيها غير مقبولين ، ومصنفين كأعداء للغرب ورصيد محتمل للإرهاب وأصحاب قابلية للاستبداد ، ففي انتخابات عام 1992م ، فازت جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجولة الأولي من الانتخابات بنسبة 47.5 من الأصوات محرزة 188 مقعدا من اصل 231 ، بينما نالت جبهة التحرير الجزائرية التي حققت استقلال الجزائر فقط 15 مقعدا ، مما دعا الجيش للقيام بانقلاب عسكري وقائي دون وصول الإسلاميين للسلطة ، مما أدى إلى حرب أهلية تجاوز ضحاياها المائة الف قتيل وسجين ، وذات الشيء حدث بعد حوالي عشر سنوات حينما أطاحت المؤسسة العسكرية المصرية بحكم الرئيس محمد مرسي، في إطار شعار محاربة الإرهاب ، ومما ساعد على قبول إبعاد الإسلاميين وإقصائهم تصويرهم بأن الدين عندهم خطة وبرمجة للعقل في اتجاه السلطة واتجاه التحكم في الشأن العام ، مثلهم مثل التائيات الاستبدادية " الشيوعية ، الماركسية ، الاشتراكية ، العلمانية ، العولمية :" وغيرها حيث ما يزال الرأي العام نسبيا وخائف ومتوجس من حكم الإسلاميون وأنهم لا يؤمنون بالديمقراطية وحكم الشوري ويسعون للهيمنة باسم الدين دون أن يعرف لهم برنامج سياسي واقتصادي محدد القسمات. بالإضافة إلى الروح الصليبية المتوطنة في الغرب والخائفة من الإسلام على إسرائيل.

ومن الملاحظ أن حظوظ الإسلاميين في النظم الملكية نسبيا أفضل من حظوظهم في النظم الجمهورية ، حيث وصلوا للسلطة في المغرب ، كما لم تتم محاصرتهم في دول الخليج باستثناء الطاريء الإماراتي ، دولة الإمارات العربية ، بينما تم إبعادهم في تونس ووضعهم في السجن في مصر ومحاربتهم في سوريا والعراق ومراقبتهم في اليمن والجزائر ، ودولتهم محاصرة عالميا في السودان ، وإلى الآن اشكالية الخطاب الإسلامي تظل تأصيل فكرة الدولة وليس الحاكم فقط في ظل نظام إسلامي متكامل الرؤية حول الديمقراطية كآلية للوصول للسلطة " لعبة التكاثر بالأوراق الانتخابية " والفوائد الربوية في الإطار المحلي والعالمي ، وقضية الدولة وأهل الحل والعقد بالانتخاب أم التعيين ، ورئاسة الدولة" نظام رئاسي أم برلماني ، أم مختلط ، وعلى أية معايير في الثقافة والتاريخ الإسلامي تم ترجيح الكفة .

الحلقة الثالثة

الإسلاميون ومطلوبات الحرية والحداثة :

يخلط الكثيرون بين النظام السياسي والحكومة والدولة ، فالنظام السياسي هو طبيعة السلطة السياسية الحاكمة، ديمقراطية، حزب احد ، شمولية ملكية ، أما الحكومة فهي المؤسسة الأم في الدولة ، لأن الدولة تعني الوطن بما فيه من مواطنين وجغرافيا طبيعية وسياسية – أي الإقليم بما حوي وسيرة الإقليم تاريخا وحاضرا ، فالمواطن قد يكون ضد النظام السياسي وقد يكون مظلوما من الحكومة ولكنه لا يملك إلا يكون جزءا من الوطن غائبا أو مغلوبا ، ظالما أو مظلوما أو راضيا بالحال . وبما أن الدولة الحديثة في العالم الإسلامي ، هي زراعة استعمارية لرافضيها وهدية للقابلين بها ، ونقول للدولة وليس فقط الحكومة لأن الاستعمار هو الذي حدد الحدود وصنع تاريخا ثقافيا لدولته ، مثلا دولة ككينيا لم تك موجودة في التاريخ ولكن تم نحتها وفصلها من الدولة الأم زنجبار. وتم منحها الاسم والهوية واللسان" اللغة الإنجليزية " وكثير مما جري لكينيا ، جرى على جنوب السودان وحتى على السودان ذاته وفي إطار الدولة الموروثة من الاستعمار ، نشأت أنماط من الحكومات استبدادية عشائرية أو ملكية دستورية أو جمهورية ذات طابع استبدادي أو طابع ديمقراطي وكلها على نمط غربي ، تستمد وقودها إما من النظام الشيوعي أو النظم الغربية بسماتها المختلفة.

وإذ كان من الممكن التاريخ للدولة القطرية الموهوبة من الاستعمار في العالم العربي ابتداء من اتفاقية سايكس / بيكو وسقوط الخلافة ، إلا أن قيام الدولة الإفريقية الحديثة تأخر حتى الخمسينيات من القرن المنصرم ، وتشكلت منظومة الدول الإفريقية من قرابة العشرة آلاف قبيلة وسلطنة ومشيخة تم دمجها في أربعين مستعمرة (11) ثم انتهت إلى نيف وخمسين دولة .

وحتى عام 1960 مع ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا السابق صاحب مصطلح Wind of change رياح التغيير ، كانت حتى الدول الديمقراطية تمارس العنف والترويع ، وكان الترويع محتكرا على الدول والنظم السياسية ، وللأسف فإنّ النظم السياسية ورثت العنف السياسي وتصفية الخصوم من الاستعمار (12) وأروبا والمغرب عامة لم يك يعرف حقوق الإنسان إلا في داخل حدوده الجغرافية ، ولكن خارج حدود فهو يبارك ضرب المدنيين بالقنابل الذرية والطائرات بدون طيار من هيروشيما ونجازاكي إلى ما حدث في العرق وافغانستان.

بعد هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية وحسب اتفاقية يالطا، تم تقسيم المانيا غلى مناطق نفوذ لأمريكا وروسيا وبريطانيا ، وقام الروس والألمان الشرقيين ، ببناء جدار برلين ابتداء في 13 أغسطس 1961 ومثل الجدار رمزية الفصل بين النظم الشمولية الشيوعية والنظم الديمقراطية وحينها انهار جدار برلين في 9 نوفمبر 1989م وهدم بعد أكثر من 26 عاما مثل ذلك نهاية للنظم الاستبدادية ، وبدأت ما تسمي بحركات الربيع كناية عن الديمقراطية بعد شتاء الاستبداد والشمولية ، وبرز كتاب فوكاياما " نهاية التاريخ :" The End of History كناية عن أن الليبرالية هي محطة التاريخ السياسي النهائية وانها آخر ما انتهي إليه التاريخ البشري وتصوير العنف والمقاومة على أنه عمل همجي ، لا يليق بالإنسانية ، كما صدر كتاب برنارد لويس What went wrong أي ماذا أدهي الإسلام وأين طاش سهمه ، تعقيبا على حركة الصحوة الإسلامية والمقاومة وكذلك تدمير برجي التجارة العالمية ، وآلاف المقالات والأبحاث التي مفادها أن ليس أمام حركات الإسلامي السياسي إلا نموذج الدولة الليبرالية ، ولكن يفتقر نموذج الدولة الليبرالية لأهم ركائز الحضارة الإيمانية وهي التوحيد والحاكمية باسم الشريعة الإسلامية(13) بينما يقول الإسلاميون إن الحرية التي تنشأ بتجربة وضعية ، تجيء جائزة بالضرورة ، ولذلك ما خرج الاوربيون إلى آسيا وإفريقيا إلا انكروا أدني حريات الأنسان وكرامته.

محددات الدولة الإسلامية

هل مقصود الدعوة الإسلامية إقامة الدولة ، بحيث يكون رئيسها مسلما ، وأن تكون طبيعة النظام السياسي دينية وعلو الشريعة قصدا وحكما وحدا ، وتصبح القاعدة هي الأمة أو دار الإسلام في إطار حاكمية الله المطلقة التي تتجلى في تطبيق الشريعة وفهمها؟ وهل ينتقص من قدر الجماعة المسلمة عجزها عن إقامة الدولة المسلمة ؟ أقام الرسول صلى الله عليه وسلم دولة المدينة ، التي كان يتنزل عليها القرآن ولم يسمها بدولة المدينة الإسلامية؟ وكانت دولة محلية عالمية التوجه ودولة الخلافة الراشدة لم تطلق على اسمها دولة إسلامية ولكن كانت في روحها إسلامية ، فإذا كانت الجماعة روحها إسلامية فلا ضير إن لم تحقق الدولة ولم تنجر دار الإسلام ولكن مع ذلك ماهي المحددات للدولة التي قد تسعى لها الجماعة المسلمة التي تأهلت لذلك في شكل حزب سياسي وحركة إصلاح او جهاد.

وهل بالضرورة أسقاط قيم الجماعة على قيم الدولة مثل التوحيد والعقيدة ومطلوباتها من عبادات وشعائر . دستور المدينة قام على التعددية الروحية والفكرية والاجتماعية بحيث حفظ بكل

مجموعة دخلته في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وزعامة حقوقها الخاصة والعامة وحريات الافراد في الزواج والطلاق والتعليم كل حسب ملته(14).

ولكن هناك من قيم الجماعة ما تقوم عليه الدولة ، مثل العدل والعدالة والشوري وحماية الدين والوطن والدفاع عنهما والجهاد في سبيل الله ، وتطبيق مطلوبات الشريعة على المسلمين وإذا كانت الغالبية من السكان مسلمين فالأصل أن يكون رئيس الدولة مسلما وإذا كانت الأغلبية من غير المسلمين فما على المسلمين إلا السعي لتمكين دينهم وبرنامجهم بالتي هي أحسن. ولا حرج في أن يكون رئيس الدولة غير مسلم وأن تكون الجماعة قادرة على مخاطبة قضايا العصر من منابرها ومن منابر الدولة وغيرها ومن لوازم ذلك التجديد (15) وفي مطلوبات الخطاب الإسلامي التنظير السياسي وتوضيح معالم الحكم الراشد . ولعل من القضايا قصية الحرية والديمقراطية والحرية كقيمة تأتي في المقام الثالث بعد التوحيد والعدالة أو في أمر الحرية يلتقي الخطاب الإسلامي جزئيا مع فلاسفة الوضعية وتحصيل السعادة واللذة ، لأن هؤلاء الفلاسفة يفرقون بين السعادة العليا للإنسانية ، ومطلوبات اللذة البهيمية ، والفلاسفة يسعون للذة العليا بأبعادها المثالية أو السيادة المثالية ، وهذا يلتقي في الخطاب الإسلامي الذي يتكلم عن وراثة الارض من عبادة الصالحين، وفي الخطاب القرآني المسلم مخلوق عال لأن كل بني آدم أكرموا بالنفخة الروحية العلوية ، وخلافة الله في الارض تقتضي القيام بالمهام التي تتناسب وهذه النفخة العلوية ن خلافة الله سبحانه وتعالى وإصلاح الارض ومتابعة المشروع الإصلاحي كما ورد في آية الابتلاء والامتحان بعد الخلق ، وإذا قال ربك للملائكة أني جاعل في الارض خليفة ، قالوا أتجعلوا فيها من. يفسد. فيها ويكفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك.، قال أني. اعلم ما.لا تعلمون " سورة البقرة أية 30 وبالنسبة لكثير من الفلاسفة " كونفوشيوس " افلاطون ، ارسطو :" الإنسان الصالح أو المثال يختلف عن الآخرين بشخصيته الأخلاقية وبذلك فإن الأخلاق عندهم هي الفضيلة المركزية ، ولذلك يفرقون بين الإنسان الفاضل أو المثالي وعامة الناس المشغولين بمطلوبات الحياة الدنيا.

تأخر ظهور الدولة الموصوفة بأنها إسلامية، لا يقدم في دين المسلم ، طالما كان المسلم قادرا على تجسيد اخلاق ما. يد.عو. إليه ، وقادرا على التنظير السياسي. والاجتماعي. والاقتصادي – فمثلا تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا خطوة في اتجاه مشروع إسلامي علما بأن الحزب وقد حكم تركيا لمدة 13 عاما – لم يصدر فيها تشريعا باسم الإسلام ، حتى إبطال قانون الحجر على حجاب المرأة ثم استنادا على حق الإنسان والتشريعات الأوربية ، وكذلك فإن حزب النهضة في

تونس تنازل عن الحكومة طواعية للأحزاب العلمانية لأنه رأي في ذلك المصلحة ومقصد الشريعة، وقد اتخذت هذه الأحزاب الديمقراطية وما فيها من حرية فكر وتعبير وتساؤل أداة للمشروعية السياسية وبالنسبة لرائد مشروع الخدمة في تركيا الاستاذ فتح الله جولان فإن الديمقراطية منظومة ونسق يمنح الشخص الفرصة للتعبير عن آرائه وفي مكونات الديمقراطية التسامح والتعايش والعيش المشترك – وحينما يتم تقييد حرية الشخص في القراءة والتفكير والعشور والحياة ، فإن ذلك يصادم الفطرة(16) ولكن الحرية كقيمة يجب آلاتضاد كرامة الإنسان وآلاتضاد منظومة العائلة ، ولذا فإن افكار حرية المرأة في جسدها لحد الاستباحة تصادم كرامة الانسان والحرية الجنسية تصادم منظومة العائلة وكرامة الإنسان ، ولذلك تجب كرامة الإنسان وضعية العائلة تضاد الأفكار الهدامة الداعية للإباحية في المشروع الإسلامية ، ولأنّه حسب النظرة الإسلامية لايوجد كمال إنساني خارج مشيئة الله سبحانه كما وردت في الشريعة ، وبذلك فإن الحرية هي اساس الحياة العامة والخاصة في الجماعة وفقه الجماعة وفي دولتها المنشودة .

ومن أكبر التحديات التي تحتاج الاجتهاد في فقه المعاملات المسألة الاقتصادية وفوائد البنوك والتعامل مع الاقتصاد العالمي وهي قضايا تحتاج لبعد النظر واكمال العقل وفق مقاصد الشريعة الإسلامية ، كما أنّ الموازنة بين امتصاص الضربات والدفاع عن النفس من أكبر القضايا التي تواجه العقل المسلم ، في وقت يسعى الإعلام العالمي لتكريس الهيمنة وتصوير المقاومة والدفاع عن النفس كعمل همجي لا يليق بالإنسانية حتى اصبح مصطلح إرهاب مصطلح بدون تعريف وهو بذلك مصطلح مضلل وحتما اوجه ومعبأ بالتوظيف النفسي والسياسي والاجتماعي ويستخدم لإضعاف روح الجهاد والمقاومة وهذه من التحديات والإشكالات التي تواجه العقل المسلم حتى لا يحدث الخلط ما بين الحق المشروع في الدفاع والجهاد والجريمة الناتجة عن تعصب او تمذهب سياسي لفرض شروط عن طريق العنف والعمل الهمجي الذي غالبا ما يكون ضحاياه من الابرياء، وختاما أرجو أن تكون هذه الخاطرات مقدمة لحوار مفيد وبناء عن الدولة في التصور الإسلامي .

المصادر والمراجع :

1. راجع من الدراسات الحديثة ، زكريا بشير ، الفكر السياسي الإنساني ومقومات الحكم الراشد في الإسلام ، إصدارة وزارة الثقافة الطبعة الأولي 2015م، الخرطوم ص 124-130,
2. كل كتب التاريخ الإسلامي تفيض في أمر الفتنة الكبري الطبري ، ابن خلدون ، أبن الاثير ، أبن كثير ، أبن العربي العواصم من القواصم ، إلى الأدبيات الحديثة كطه حسين في الفتنة الكبري.
3. ابوالحسين عبى بن محمد بن حبيب البصري البغدادي ، الماوري: الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ولد بالبصرة 364 متوفي 450هـ - 1058م ، أكبر قضاة أواخر الدولة العباسية وينسب للشافعي وكذلك للمذهب الاشعري ولكنه يستدل بابي حنيفة ومالك والشافعي .
4. المصدر السابق ، ص 5.
5. المصدر السابق ص 7
6. المصدر السابق ، ص 11-12.
7. المصدر السابق ، ص 33
8. عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (1332 - 1406م) وكتابه المقدمة ، مقدمة لموسوعته كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، وتحتوي المقدمة على معظم ميادين المعرفة من شريعة وتصوف وجغرافيا وسيرة وعلم العمران وتأثر بحركة المجتمع . هوبز Hobbes فيلسوف انجليزي (1588- 1679) عالم رياضيات وهو من مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي والحق الإلهي المطلق للملوك. جون لوك (1632-1704) وعلى عكس هوبز يقوم العقد الاجتماعي عنده على المداولة الحرة والاختيار والمحاسبة ومن مؤسسي الفكر الليبرالي ، جون استيورث مل ولد في لندن عام 1806 ، واهتم بالأفكار الداعية للحرية والوطنية . أما جان جاك روسو فهو فيلسوف فرنسي ولد في جنيف 1712- من مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي وفلاسفة التنوير .
9. راجع حسن عباس ، الشورى في دولة المدينة ، مجلة بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، معهد بحوث دراسات العالم الإسلامي ، جامعة أم درمان الإسلامية يناير2015م .

10. راجع محمد عاشور ، إفريقيا والحرب على الإرهاب عدد 42 ديسمبر 2009م ، ص 32.

11. Martin Meredith , The Fortunes of Africa London , 2014,P,7

12. راجع حسن الترابي في الفقه السياسي ، مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2006م ، ص 34 – 44.

13. المصدر السابق ، ص 64 ، وراجع مبحثه في ذلك بعنوان تصور الحرية في المناهج المادية .

14. انظر دراسة صالح عبدالله حساب الغامدي ، الإسلام الذي يريده الغرب ، دراسة تحليلية نقدية لتقرير مؤسسة راند : إسلام حضاري ديمقراطي ، مركز الفكر المعاصر ، إصدارة 7 ، الرياض 1436هـ – الدراسة فيها معلوما قيمة ولكنها تضيق واسعا حينما تضع نموذج محمد عبدالوهاب أساسيا للتجديد وتستثني حتى التصوف وتتهم المتصوفة بالتعاون مع الاستعمار ، ومن المعلوم أن معظم مجاهدي القرن التاسع عشر والعشرين كانت لهم منطلقات روحية صوفية ، عثمان دان فودي في غرب إفريقيا وعمر الفوتي والإمام محمد أحمد المهدي ، السودان والسنوسية وعمار المختار في ليبيا – الخ كما ينتقص من مجهودات المجدد التركي فتح الله كولن .

15. B.Jill Carroll: A dialog of Civilization , Ciilen’s Islamic Ideals and Humanestic Discourse U.S.A. 2997. P.422-32

16. المصدر السابق ، ص 16